مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

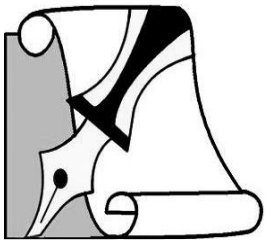

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الجنرال هرتسي هليفي: الشخص والمشروع

1 – مدخل:

رئيس هيئة الأركان في جيش العدو هو أكثر المناصب حساسية وأهمية وهو صاحب الرتبة العسكرية الأعلى (رتبة عماد). وهو مسؤول عن قيادتين: القيادة الأولى هي "العمليات التنسيقية" وتضم: رئيس قسم العمليات، ورئيس قسم التخطيط، ورئيس قسم الاستخبارات، ورئيس قسم التعبئة والحماية، ورئيس قسم التكنولوجيا واللوجستيات، ورئيس قسم الموارد البشرية. والقيادة الثانية هي القيادة التنفيذية الموحدة، وتضم قادة أسلحة الجو، والبحر، والجبهة الداخلية، المظليين، والمدرعات، والمدفعية، والهندسة، والاستخبارات، واللوجستيات، والتعبئة، والتسليح، والطب، والموارد البشرية، والشرطة العسكرية، والتربية، والمشاة، بالإضافة إلى الحاخام الأعلى للجيش والمنسق (منسق شؤون الحكومة الإسرائيلية في المناطق المحتلة)، وآخرين. وفي حين كان منصب رئيس هيئة الأركان، تقليديا، يتعلق بالحرب وإدارة العسكر، فإنه تطور مع السنوات، وأصبح بمثابة صلة الوصل بين المؤسسة الأمنية والمؤسسة السياسية، وتقع ضمن صلاحياته قضايا استراتيجية ذات بعد مهني غاية في الأهمية مثل: وضع ميزانيات للجيش، والتشبيك مع مؤسسات الدولة الأخرى، ووضع استراتيجيات عمل قد تكون لها تبعات مباشرة على مؤسسات دولة أخرى. مثلا، أحد أهم الأمور التي تنتصب بوجه رئيس هيئة الأركان الجديد بناء حلف عسكري إقليمي (ربما على شاكلة الناتو) وما يتبع ذلك من ضرورة إشراك مستويات سياسية، ومدنية ودبلوماسية، قد يكون العقل المدبر لها هو رئيس هيئة الأركان نفسه. أو قد يكون من مهماته، في مثال آخر، مواجهة التهديد السيبراني الإيراني من خلال وضع خطة استراتيجية قد تنعكس على دوائر مختلفة في الجامعات من ناحية التخصصات، وطبيعة أفواج الخريجين الذين يرغب الجيش بأن يراهم بعد نحو 3–5 سنوات... إلخ.

ولد هليفي في عام 1967 بمدينة القدس المحتلة وتلقى تعليمه فيها، وقد سمي هرتسي نسبة لعمه هرتسل هليفي الذي قتل في معركة الأيام الستة عام 1967 قرب مدينة القدس المحتلة. تلقي تعلميه في المدرسة الدينية الثانوية «ميلفارب»، والده هو من نسل الحاخام أفراهام يتسحاق كوك. نشأ في بيت متدين ودرس في

مدارس دينية في طفولته. لكنه توقف عن ارتداء الكيباه (القلنسوة اليهودية) في مرحلة ما خلال خدمته العسكرية، ومع ذلك قال ذات مرة إنه لا يزال ملتزماً دينيا.

وفي عام 1985 دخل في الجيش الإسرائيلي ضمن وحدة ناحال (الشباب الطلائعي) في كيبوتس شمال إسرائيل، ثم تطوع في كتيبة المظليين المحمولة جواً ضمن اللواء نفسه. خاض دورات تدريبية عدة ضمن لواء المظليين وحصل على دورة ضباط صف المشاة والمشاة المتقدمة، وعلى إثرها تم تعيينه قائد فصيل في اللواء وقد اختير ليكون ضابط العمليات في كتيبته.

خلال خدمته العسكرية درس المرحلة الجامعية في الفلسفة وإدارة الأعمال وحصل بعدها على درجة الماجستير في إدارة الموارد الوطنية.

في عام 1992 تم تعيينه قائداً لكتيبة المظليين في لواء المظليين «عورف»، وفي تلك الفترة شغل منصب قائد موقع التمركز لدى وحدة ريحان العسكرية في أقصى الشمال على الحدود اللبنانية. من ثم عين هليفي قائد مفرزة للتدريب في وحدة قيادة الأركان «سييرت متكال»، وتدرج في المناصب في وحدة قيادة الأركان إلى أن وصل ليعين نائب قائد، وقد شارك في عدد من العمليات أبرزها عملية «اللدغة السامة» التي اختطف فيها القيادي في حزب الله «الحاج مصطفى الديراني»، فيما شارك في محاولة انقاذ الجندي «نحشون فاكسمان» في العام 1994 التي انتهت بمقتله مع قائد الوحدة الصهيونية المهاجمة وجرح جنود آخرين واستشهاد الخلية الآسرة.

بين العام 2001 وحتى العام 2004 عمل هليفي كمسؤول في وحدة هيئة الأركان «سيريت ميتكال»، ومن العام 2005 وحتى العام 2007 عين قائداً للواء «مناشيه» العامل قرب جنين، ومن أغسطس/آب 2007 حتى أغسطس/آب 2009 عين قائداً للواء المظليين.

شارك هليفي في عملية «الرصاص المصبوب» 2009/2008 على قطاع غزة وقد كان حينها قائداً للواء المظليين ومسؤولاً مساعداً في كتيبة المدرعات، وكان يتولى مسؤولية المعارك في شمال قطاع غزة وخاصة بيت حانون وبيت لاهيا ومنطقة العطاطرة، وكانت مهمته الرئيسة حينها الوصول للمناطق التي تنطلق منها الصواريخ.

بين العامين 2009 –2011 شغل منصب رئيس قسم العمليات التشغيلية في وحدة MI المتخصصة بمتابعة ورصد جميع وسائل الاعلام العربية، في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011 تم تعيينه قائداً لقسم 91 «الجليل» المسؤول عن الحدود الشمالية، ليحل محل العميد «يوئيل ستريك». وفي العام 2012 عين قائداً لوحدة قيادة الأركان «سيريت ميتكال» التي حازت في عهده على سمة أفضل وحدة تستخدم طرق التشغيل الجديد. وفي العام 2014 عين قائداً لكلية القيادة والأركان في الجيش الصهيوني، واختير عضواً في لجنة تيركيل التي أوكل لها مهام اعداد تقرير حول استنتاجات عملية اعتراض أسطول مرمرة التركي. وفي 25 أبريل/نيسان 2014 وافق وزير الأمن موشيه يعلون على تعيينه رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية خلفاً لأفيف كوخافي. بعد الحرب على غزة 2014 تمت ترقيته إلى رتبة لواء واستلم بشكل فعلي منصب قائد شعبة الاستخبارات العسكرية «آمان» خلفاً للواء أفيف كوخافي الذي وجهت له انتقادات حول عمله طيلة الفترة التي قاد فيها الشعبة. وفي المحصلة فإنّ هذا الجنرال ليس لديه أي خبرة حقيقية في مواجهة أي جيش فعلي، عدا عن مشاركته كضابط محترف في سلاح المشاة والتي تعني إنه شارك في هجمات لا حصر لها على المدنيين الفلسطينيين. وبالتالي فان قائمة إنجازات هذا "الفيلسوف" المزعوم ليست سوى جرائم تشمل الانتفاضة الأولى، والانتفاضة الثانية، و "عملية" الدرع الواقي، حيث هاجمت القوات الصهيونية وقتلت ودمرت المدن الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك المعركة والمذبحة الشهيرة في مخيم جنين رغم الخسائر التي كبدها المقاومون للجيش المجتاح. كما شارك هليفي في حرب لبنان الثانية، حيث كبدت المقاومة الاسلامية اللبنانية جيش الغزو خسائر هائلة في قواته البرية، ولكن القصف الإجرامي الجوي أسفر عن أكثر من مليون لاجئ في جنوب لبنان. والقائمة تطول. وهذا يعني ان هليفي كان موجودًا دائماً، في كل مجزرة وكل اعتداء وكل جريمة وحشية ضد الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء.

2 – معالم المرحلة الجديدة:

أنهى أفيف كوخافي، رئيس أركان جيش العدو الذاهب، أربع سنوات من رئاسته من دون أن يُحدث الانقلاب «الموعود» في استراتيجية مواجهة إيران وحلفائها في محور المقاومة، على رغم كثرة الحملات الإعلامية التي

قادها الرجل لتظهير عهده بوصْفه حاملاً للإنجازات. صحيح أن فترة ولايته تَرافقت مع تحوّلات غير سهلة طرأت على البيئتَين الاستراتيجية والعملانية لإسرائيل، وأن شللاً حكومياً طويلاً صاحبها بما أثّر على سبل الإنفاق لدى الجيش، وأن هذا الأخير استمر في تطوير قدراته على رغم تلك الصعوبات، إلّا أن ما يسمى «الحلول» التي ابتدعها كوخافي لدرْء المخاطر المتعاظمة في وجه الكيان، أثبتت قصورها عن أداء ما هو مطلوب منها، مستثيرةً انتقادات داخلية شرسة للوضع الذي وصف بـ «المأساوي... والمتدهور بشكل عميق».

ضمن هذه الأجواء وصل الجنرال هيرتسي هليفي إلى الطبقة الـ14 في مبنى «هاكرياه» في تل أبيب، ليتسلّم مهمّته الجديدة بحيث بات الرئيس الـ23 لهيئة الاركان ، وأوّل شخصية متديّنة تشغل المنصب. ولم يسلم التعيين من أثر العاصفة السياسية التي تهب على الكيان، بفعل سعي حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية الدينية المتطرفة إلى «تقويض الديموقراطية»، و«إضعاف منظومة القضاء»، و«تقليص صلاحيات الجيش»، وفق ما يتّهمها به معسكر المعارضة الذي يقوده رئيس الحكومة السابق يائير لابيد، ووزير الأمن السابق، بيني غانتس. وفي خلال مراسم التعيين، غمز وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غلانت، من قناة الاتفاق الذي وقّعه حزبه، «الليكود»، مع «الصهيونية الدينية» بزعامة بتسلئيل سموتريتش، والذي بموجبه عُيّن الأخير وزيراً في وزارة الأمن ومسؤولاً عن وحدات عسكرية في الضفة؛ إذ ألمح إلى أهمّية «وحدة القيادة»، مشيراً إلى أنه «لأيّ جندي وضابط هناك قائد واحد، وفوق جميع هؤلاء هناك رئيس هيئة الأركان العامّة، المستوى الأعلى للجيش، والذي يخضع بدوره لوزير الأمن الخاضع لإمرة الحكومة». وتعهّد غالانت بحماية الجيش من الضغوط السياسية، مؤكداً: «(أنّني) سأعمل لتمكين هليفي من تحقيق مسؤوليته. وذلك من خلال تأكّدي من عدم وصول الضغوط الخارجية، السياسية والقضائية وغيرها، إلى أبعد منيّ (أبعد من وزارة الأمن)، وأن لا تصل إلى بوّابات الجيش الإسرائيلي»، في إشارة إلى الاتفاق الذي بموجبه نُقلت من الجيش إلى الوزير في وزارة الأمن، سموتريتش، المسؤولية عن الوحدتَين العسكريتَين، «الإدارة المدنية» و«منسّق أعمال الحكومة في مناطق (الضفة)»، الامر الذي انتقده كوخافي قُبيل رحيله، ووصفه بأنه "غير منطقي". أمّا نتنياهو، فكرّر ادعاءه «الاستعداد للدفاع عن دولتنا بكلّ قوّتنا»، مشيراً في خلال مراسم التعيين ذاتها إلى أنه «من الجائز ألّا نحتاج إلى حرب شاملة، وإنْ حصلت، فسيواجه الجيش الإسرائيلي هذا التحدّي وسيصمد الإسرائيليون». وأضاف: «نحن مطالَبون بإظهار حزم لتحقيق الهدف أمام هذه التهديدات، وخاصة من جانب إيران وأذرعها

الإرهابية» على حد قوله. وتوجّه إلى رئيس الأركان الجديد بالقول: «هرتسل هو اسم مُلْزم. وقد شخّص هرتسل الخطر على شعبنا ووضع خطّة عمل عملية لضمان وجودنا. وحكومة إسرائيل ترصد اليوم أيضاً الخطر، موعزةً إلى الجيش الإسرائيلي بوضع خطّة».

هليفي من جهته يرى أنه «خلال 75 عاماً من استقلالنا، تحوّلنا من دولة محاطة بأعداء إلى دولة تطوّق أعداءها بقدراتها المتطوّرة، لكن ما زالت تتطوّر تهديدات كثيرة ومختلفة من حولنا: من مشكلة إيران، التي لإسرائيل مسؤولية حاسمة عن الاستعداد لحلّها، مروراً بحدود الشمال وقطاع غزة، وانتهاءً بالتحدّيات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وعلى أعدائنا أن يعلموا أنّنا نعرف تنفيذ ما نقوله، ونحن مستعدّون للقيام بأمور كثيرة تتجاوز ما نقوله حتى». وتوجّه هليفي إلى سموتريتش ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، بالقول: «سنجهّز الجيش الإسرائيلي لحرب ضدّ جبهات بعيدة وقريبة، وسنوسّع التجنيد النوعي للجيش الإسرائيلي من جميع الشرائح السكّانية التي هي مصدر قوّتنا، وسنعزّز جيش الاحتياط ونحافظ على جيش إسرائيلي واحد، موضوعي، أخلاقي ومهني، بريء من أيّ اعتبار ليس أمنياً».

في السياق لا بد من التذكير بأن رئيس هيئة الأركان قد يؤدي، في حالات معينة، دوراً أهم بكثير من الدور الذي تؤديه الحكومة الإسرائيلية في رسم السياسات الإسرائيلية. وحسب تقرير لمعهد أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي، هناك قدرة لدى رئيس هيئة الأركان على دفع الحكومة الإسرائيلية كلها نحو التصعيد العسكري (مثلا، إسحق رابين قبيل حرب العام 1967، أو شاؤول موفاز عند اندلاع الانتفاضة الثانية، أو غادي أيزنكوت في تدخله ضد إيران داخل سورية). في الوقت نفسه، يمكن لرئيس هيئة الأركان أن يكبح جماح الحكومة الإسرائيلية ويمنعها من التصعيد الذي قد يكون مدفوعاً بأسباب سياسية حزبية (هو الدور الذي لعبه غابي أشكنازي، على سبيل المثال، في ما يتعلق بنيّة حكومة نتنياهو مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية في العام 2010). كما أن رؤساء أركان سابقين أدوا دوراً رئيساً في تهيئة الساحة السياسية والرأي العام لعمليات سياسية مثل موشيه ليفي في دعمه لانسحاب جيش العدو من لبنان عام 1985، أو أمنون ليبكين- شاحك في دعمه لتحركات أوسلو في منتصف التسعينيات.

في السياق نفسه قال المحلل العسكري لصحيفة معاريف العبرية، تال ليف رام، إن تحديات بارزة تنتظر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد، وأهمها إبعاد الجيش الإسرائيلي عن الخلافات السياسية التي تعصف حالياً

في الشارع الإسرائيلي والحكومة المشوهة برئاسة بنيامين نتنياهو، والتظاهرات التي تقيمها أحزاب المعارضة على خلفية القرارات التي تتخذها الحكومة الجديدة، والتي تضر بالأمن القومي الإسرائيلي، وفق قوله. وتابع " على رئيس الأركان الحفاظ على حالة التماسك داخل الجيش الإسرائيلي، ومنع تغلغل الخلافات إلى داخل الوحدات العسكرية القتالية. ونوه إلى أن "اندلاع الخلافات داخل الجيش له تداعيات كارثية على قوات الاحتياط، التي تعاني من أزمات متراكمة، بعد أن تحولت خدمة الاحتياط إلى خدمة تطوع، وتراجعت الدافعية لأدائها، وكل من يتعهد أو يسعى لتحقيق الانتصار خلال أي حرب قادمة في حال فُرضت على إسرائيل لن يجد جيش احتياط جاهزاً للقيام بالمهام المكلف بها بسبب قلة التدريبات ونقص المعدات والوسائل القتالية وتراجع الروح القتالية". وذكر أن أحد المشاكل التي ستواجه هاليفي هي كيفية تطبيق رؤية الجيش الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية، والتي يسعى من خلالها للسيطرة على حالة التوتر الأمني والحفاظ على الوضع الراهن".

3 – تطور المسيرة والمهام:

بدأ الجنرال، هرتسي هليفي، يوم الإثنين 2023/1/16، مهامه رئيساً جديداً لهيئة أركان جيش الاحتلال، خلفا للجنرال أفيف كوخافي الذي شهدت فترته تعزيز قوة السلاح التكنولوجي وحرب السايبر، وتعزيز قوات سلاح الجو والوحدات التكنولوجية على حساب القوى البشرية القتالية. وقد وجد الجنرال هليفي نفسه مباشرة في أوج عاصفة سياسية، بفعل محاولات الائتلاف الحكومي تقليص صلاحيات الجيش، وإخراج وحدات حرس الحدود من الجيش لصالح وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، وإخراج الإدارة المدنية ومنسق أعمال الحكومة من صلاحيات الجيش ووزير الأمن، كما كان الامر تقليدياً، لصالح الوزير الإضافي في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، الذي تم تعيينه وزيراً ثانياً في وزارة الأمن. وتسلم هليفي قيادة الجيش وسط استمرار العدوان "الإسرائيلي" على الضفة الغربية المحتلة والقدس، تحت مسمى "كاسر ألامواج" الذي أُطلق في مارس/آذار من العام الماضي، تحت زعم محاربة فصائل ومجموعات المقاومة الفلسطينية الشعبية التي ظهرت في الضفة الغربية، وعلى رأسها "كتيبة جنين" و"عرين الأسود" في نابلس. وتشهد المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين منذ آذار/مارس الماضي تصعيداً كبيراً ومستمراً في الضفة الغربية، وثمة خشية من أن يؤدي هذا التصعيد إلى

انفجار حقيقي مع بداية ولاية هليفي. كما أن قرار نتنياهو تسليم مفاتيح الضفة وحفظ الأمن في القطاع العربي إلى مشعلي الحرائق، أمثال سموتريتش وإيتمار بن غفير، لا يساعد في تهدئة الأجواء. لقد قاد رئيس الاركان السابق كوخافي في الجيش خطة طموحة على مدى سنوات، هي خطة "تنوفا"، التي تحقق جزء منها فقط نتيجة ضغوط كثيرة (كورونا، وخمس معارك انتخابية، وعدم وجود ميزانية للدولة). وفي قيادة هيئة الأركان العامة يقولون إن هرتسي هليفي يمكنه أن يواجه خطر اشتعال الساحة الفلسطينية في بداية ولايته، وهناك احتمال أن تنزلق المواجهة السياسية المحتدمة إلى الجيش وتؤدي إلى تآكله من الداخل.

على ضوء ما تقدم كتب الضباط الكبار يعقوب بينجو ونير يناي ويونتان نبو تحليلاً مشتركاً يقولون فيه: "إيران تشكل تهديداً خارجياً خطراً يجمع بين قوة إقليمية صارمة ودعم روسي، وقوة الدعم الأميركية لإسرائيل تزعزعت، وضعفت الوحدة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي". وبحسب كلامهم: "في مثل هذه الظروف سيكون للقدرة على مواجهة تهديد خارجي أثمان باهظة"، واستخلصوا أن العصر الذهبي انتهى. وقال رئيس شعبة التخطيط في الجيش اللواء يعقوب بينجو في مقال نشره في المجلة العسكرية "معراخوت" إن إسرائيل كانت خلال العقود الأربعة الأخيرة تمر بمرحلة "العصر الذهبي الذي لم يعد موجوداً". وهذا يبدو كلاماً بعيد المدى إذا أخذنا في الاعتبار انتفاضتين وحربين في لبنان. لكن كتّاب المقال يقولون إن إسرائيل في العقود الأخيرة كانت تتمتع بثلاثة امتيازات: الأول، أنها كانت تواجه تهديداً أمنياً محدوداً؛ والثاني، الهيمنة الأميركية التي تجلت من خلال الدعم القوي لإسرائيل؛ والثالث، ما يصفونه بالروح المشتركة للمجتمع الإسرائيلي. وأضاف هؤلاء الكتّاب أن ثمة تآكلاً عميقاً في الامتيازات الثلاثة برز مؤخراً: فإيران تشكل تهديداً خارجياً خطراً يجمع بين قوة إقليمية صارمة ودعم روسي، وقوة الدعم الأميركية لإسرائيل تزعزعت، وضعفت الوحدة الداخلية للمجتمع الإسرائيلي. وبحسب كلامهم: "في مثل هذه الظروف سيكون للقدرة على مواجهة تهديد خارجي أثمان باهظة". وفي المقابل، حقّقت إسرائيل، في رأيهم، تحسناً على عدة مستويات، منها: تعزيز التعاون مع دول في الشرق الأوسط، وتحسين قدراتها التكنولوجية الأمنية بصورة تجعلها شريكاً مهماً بالنسبة إلى شركائها. ويتوقع هؤلاء أن تبلغ التحديات ذروتها في وقت لاحق من العقد الحالي، وبالتالي يتعين على إسرائيل أن تكون جاهزة على صعيد بناء القوة العسكرية من أجل مواجهة هذه التحديات. ويجب التنبيه إلى أن الكلام عن ضعف

الوحدة الداخلية جرى قبل تفاقم الأزمة السياسية الحالية، بعد عرض خطة حكومة نتنياهو التي ستؤدي إلى تدمير المنظومة القضائية.

في هذه الأثناء وجد هليفي أمامه جيشاً، بحسب ما يعلنه قادته، في أوج عملية بناء القوة العسكرية والخيار العسكري "الإسرائيلي" ضد النووي الإيراني، بموازاة مواصلة خطة "المعركة بين الحروب" ضد التموضع الإيراني في سورية، ومحاولات إيران نقل أسلحة وصواريخ دقيقة الإصابة لحزب الله في لبنان. لكن يواجه الجنرال هرتسي هليفي "مهمة مستحيلة تقريباً هي إزاحة دفة سفينة التايتانيك ومنع إصطدامها بجبل الجليد" على حد تعبير القائد السابق للكليات العسكرية "الإسرائيلية" الجنرال يتسحاق بريك، في مقالة نشرها في موقع "N12". حول الوضع داخل الجيش، كما يبدو اليوم، مما سيدفع إسرائيل إلى كارثة قومية كبيرة جداً في المعركة المقبلة. ويتابع بريك : "على رئيس هيئة الأركان الجديد تمييز نفسه عن عادات مَن سبقوه، إذ من الممكن أن تكون أفكارهم ممتازة، إلا إن الجيش تراجع إلى وضع لن يستطيع معه تطبيق هذه الأفكار فيه. فالقيادة العليا للجيش لم تتعامل مع أساسات النجاح بإدارة وثقافة عمل تنظيمي صحية، ولم تقُم ببناء جيش نوعي بمستويات عالية، جيش ملتزم، كهذا الذي يستخلص العبر ويقوم بأبحاث ذات صدقية كجسم واحد، فيكون كل شيء مصحوباً بالقناعات والعادات والصدق والاستقامة. ولذلك، لا تستطيع هذه القيادة تطبيق أفكارها. فالجيش يتزود بتكنولوجيا جديدة ثمنها مليارات الدولارات، ويغطي بها الفشل في الجيش: نقص تدريبات؛ عدم التدرب على استعمال التقنيات؛ نقص في القوى البشرية المهنية التي تستطيع التعامل مع هذه المعدات وترميمها – بحيث باتت هذه المعدات غير صالحة للاستعمال، ولا يتم استنفاد قدراتها خلال التدريبات".

وبالنسبة للسؤال حول ما هو حجم الإخفاق وسببه قال بريك: "الضباط المسؤولون كانوا يحلّقون مع الغيوم خلال الأعوام السابقة، ولم تطأ أرجلهم أرض الواقع. لقد بنوا لأنفسهم قصراً من جليد، كالواقع الافتراضي الذي سيذوب بفعل نار القذائف التي ستنهال على الجبهة الداخلية الإسرائيلية. يوجد لدى إسرائيل اليوم جيش للحياة اليومية، وليس لديها جيش للحرب المتعددة الجبهات الآتية من التهديد الإيراني وأذرعه. سيطلقون في كل يوم أكثر من 3000 صاروخ في اتجاه الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بالإضافة إلى مئات المسيّرات، كما سيقومون بتدمير 150 موقعاً، بالإضافة إلى عشرات آلاف "المخربين" الذين سيقاتلون داخل حدود إسرائيل: الضفة

الغربية وداخل إسرائيل ذاتها. هذا الوضع لم نكن نشهده قط. وإذا لم يغيّر رئيس هيئة الأركان الجديد طريقة عمل مَن سبقوه كلياً، ويتوقف عن التحليق في الواقع الافتراضي، ويبدأ بمعالجة جذرية في الوحدات المقاتلة وجاهزيتها، ومن ضمنها تغيير الثقافة التنظيمية كلياً، فسيكون له شرف الانضمام إلى فشل مَن سبقوه". ويتابع بريك : "لا يوجد مَن يدافع عن البلدات في الشمال أمام آلاف الصواريخ والقذائف التي ستسقط فيها كل يوم. في الوقت ذاته، يمكن أن يحاول حزب الله عبور الحدود بأعداد كبيرة. الجيش غير جاهز لهذه المعركة، لذلك، يجب تحضير سكان البلدات في شمال البلاد للدفاع عن أنفسهم ما هي المواضيع التي يجب على رئيس هيئة الأركان الجديد التعامل معها ومنحها الأولوية والدفع بها قدماً بسرعة؟ الترميم واللوجستيات لن يعملا: الإمداد اللوجستي والترميم لن يعملا بشكل كامل في المعركة القادمة المتعددة الجبهات، وهو ما سيوقف الجيش خلال يوم، أو يومين في الحد الأقصى. في الأعوام السابقة، تجمعت في الجيش الآلاف من حافلات "ريو" القديمة، وعمرها 60 عاماً، وهي غير صالحة لنقل المعدات العسكرية في الحرب. الجيش اختار الخصخصة وتوجه إلى الشركات المدنية، ومن المفترض أن تنقل هذه الشركات الدبابات والمركبات المدرعة، وأدوات هندسية تقنية، ووقوداً، وذخيرة، وغذاء، ومعدات، وقطع غيار، ومياهاً، وخزانات للتبديل، وكاراجات لتصليح الثقوب، ومركبات لتفعيلها خلال الحرب، وأموراً أُخرى. لدى هذه الشركات نقص في الحافلات ومعدات أُخرى؛ لديها نقص بالآلاف في أعداد سائقي الحافلات وناقلات الدبابات. والعدد القليل الموجود أصلاً هم عمال عرب يعملون في هذه الشركات، ولن يحضروا إلى العمل في الحرب القادمة، كما لم يتواجدوا خلال عملية "حارس الأسوار"، لأن أصدقاءهم لن يسمحوا لهم بذلك".

ويستخلص بريك بأنه توجد حالة من "انعدام المسؤولية لدى المستوى العسكري موجود بمستويات عالية جداً. هذا المستوى العسكري يعرف الوضع الصعب هذا، ويختار الوقوف جانباً وعدم التصرف للخروج من هذا الوحل. وكما يُقال: من بعدي الطوفان. بالتالي يجب إقامة حرس قومي: فالمواجهات التي ستندلع خلال الحرب المقبلة، سيشارك فيها عرب "متطرفون" وبدو. أعدادهم ستزيد بالعشرات عما حدث خلال حملة "حارس الأسوار"، وهناك خطورة حقيقية على السكان والأملاك. لديهم الآن السلاح والذخيرة التي سُرقت، أغلب الظن من قواعد الجيش، أو تم تهريبها من الحدود. لا قدرة لدى الشرطة وحرس الحدود على التعامل مع هذا الوضع وحدهما، لذلك، يجب تقوية "الحرس القومي" الذي تم إنشاؤه. وظيفته ستكون حراسة الشوارع وبيوت المواطنين

والأملاك والحركة في المحاور. معالجة مشاكل الدفاع في البلدات الحدودية: لا يوجد مَن يدافع عن البلدات في الشمال أمام آلاف الصواريخ والقذائف التي ستسقط فيها كل يوم. في الوقت ذاته، يمكن أن يحاول حزب الله عبور الحدود بأعداد كبيرة. الجيش غير جاهز لهذه المعركة، لذلك، يجب تحضير سكان البلدات في شمال البلاد للدفاع عن أنفسهم". ويقول بريك انه لابد من تحضير الجبهة الداخلية (المدنية) للحرب: فالجبهة الداخلية ستكون الساحة المركزية في الحرب المتعددة الجبهات، إلا إن الجيش يتعامل معها كزائدة لا حاجة إليها. فهذه الجبهة التي يعيش فيها 10 ملايين من السكان، لم يتم تجهيزها للحرب الأصعب منذ "حرب الاستقلال (1948)". وللدفاع عن الجبهة الداخلية في الحرب المقبلة، يجب التزود بأدوات قتالية جديدة: صواريخ أرض – أرض؛ منظومات ليزر ضد القذائف، وضد الصواريخ المضادة للدبابات، وتجهيزات أُخرى. هذه الأمور ستشكل إضافة تتكامل مع الطائرات ضد المسيّرات والصواريخ والقذائف. حان الوقت لنفهم أنه في الحرب المتعددة الجبهات المقبلة، لن يكون لدى سلاح الجو قدرة على الوقوف وحيداً مقابل التهديد المتعدد من إيران وأذرعها. وعلى الرغم من ذلك، فإن أغلبية أموال ميزانية التزود بالأسلحة تذهب لشراء طائرات، وتقريباً لا تزود سلاح البر بالأدوات القتالية التي ذكرتها سابقاً. فقدنا القدرة على القتال المتعدد الأذرع، وتحولنا إلى جيش ذي بُعد واحد لسلاح الجو، من دون قدرة على الاستجابة للتهديد الوجودي في الحرب المقبلة بسبب ضيق التفكير وجمود رؤية المستوى العسكري الكبير. سلاح البر أصغر من أن يؤدي مهماته في الحرب، فالاحتياط غير مجهز للحرب، وقدرة الجيش الآن بالكاد تكفي للتعامل مع جبهة ونصف جبهة، وليس مع خمس جبهات مصحوبة بإطلاق آلاف الصواريخ والقذائف كل يوم كما سيحدث في الحرب المقبلة. يجب تقوية سلاح البر فوراً، وإخراجه من حالة الركود، وترميم حالة القتال المتعدد الأذرع. ليس هذا فقط، المطلوب علاج جذري في مجال القوى البشرية داخل الجيش الأساسي، وتغيير النموذج الشاب الذي تم إدخاله إلى الجيش في فترة ولاية غادي أيزنكوت الذي سبّب، حتى اللحظة، أضراراً قياسية في النوعية داخل الجيش الأساسي. والدليل أن الضباط الجيدين، في أغلبيتهم، يهربون وغير مستعدين لتوقيع خدمة طويلة ثابتة، بل يتركون الخدمة في الجيش، ليحلّ مكانهم المتوسطون وما دون. بالإضافة إلى هذا كله، يجب المعالجة الجذرية للثقافة التنظيمية والثقافة الإدارية والقيادية المعطوبة داخل الجيش، لأنه لا يمكن بناء جيش نصر على أساساته المائلة. والتعبير عن ذلك يتم بعدم انضباط، وعدم وضوح الأوامر، وعدم وجود رقابة ومتابعة، وعدم معالجة وتصويب

للانتقادات، وعدم استخلاص العبر وتطبيقها، وأبحاث غير موثوق بها، ومعالجة طفيفة، وطمس حقائق وعدم قول الحقيقة، وعدم وجود استمرارية وتواصلية في بناء قوة الجيش، كل ضابط جديد يحاول اكتشاف الدولاب من جديد، عدم التزام بالتعليمات، عدم وجود روتين صحي داخل الوحدات، ومقاييس متدنية من دون محددات واضحة، وأمور أُخرى.

في المحصلة يستخلص بريك: "إن الفجوات التي يعاني منها الجيش الإسرائيلي اليوم بشأن عدم جهوزيته للحرب المتعددة الجبهات صارخة، لكن المستوى العسكري يواصل التجاهل على نمط "الكلاب تنبح والقافلة تسير". لو لم يكن الحديث يدور حول وجود أمن دولة إسرائيل ومواطنيها، كان من الممكن الوقوف جانباً، لكن مع كسل المستوى الأمني، فإن الكارثة قد تكون مسألة وقت".

4 – تقرير عن خطة هليفي العسكرية:

أورد موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلي، تقريراً عن الجنرال هرتسي هليفي، الذي عين رسمياً مؤخراً في منصب رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال، متغلباً على خصمه الجنرال أيال زمير. وبحسب محرر الشؤون العسكرية والأمنية في الصحيفة رون بن يشاي، فإن اختيار هليفي جاء لكونه يؤمن بعقيدة ربط وبناء قوة قتالية متعددة الأبعاد في الوقت نفسه. وبحسب الموقع، فإن هذه العقيدة بدأ تطبيقها في عهد بيني غانتس، ثم غادي أيزنكوت، وقامت أساساً على إلغاء العمل المنفرد لأذرع ومكونات الجيش الإسرائيلي، وربطها كلها في منظومة عمل متداخلة وبأعلى درجات التنسيق، بدون الفصل بين مهام أي منها . ولفت بن يشاي إلى أن من يريد معرفة العقيدة العسكرية لهليفي عليه أن يطالع دراسة نشرها الأخير قبل عامين في المجلة المهنية للجيش "بين هكتافيم" (بين الأقطاب)، تحت عنوان "الدفاع متعدد الأبعاد." وفي المقال المذكور شرح هليفي أنه ينبغي في مواجهة ما سماه "جيوش الإرهاب"، الاهتمام على نحو خاص بالبعد الدفاعي، ذلك أن أهمية المعارك الدفاعية ازدادت في ظل حقيقة أن "المكاسب الهجومية للعدو في أراضينا، والتي يتم استغلالها في كي الوعي، تقزّم إنجازاتنا الهجومية." وتعبير "جيوش الإرهاب"، هو التعبير الذي بات كيان الاحتلال يستخدمه في خطابه السياسي والدبلوماسي في العامين الأخيرين للإشارة لتنظيمات المقاومة، في محاولة منها لنزع أي أجندة تحرير أو مقاومة عن هذه الفصائل والتنظيمات. وبحسب بن يشاي، فإن نظرية هرتسي هليفي تدعو إلى تعزيز

الدفاع في الجو والبحر والبر، فوق الأرض وتحت الأرض، كي "نطلق هجومنا، ليس لاضطرارنا لذلك ودفعنا للهجوم تحت ضغط أو رداً على (جيوش الإرهاب) والإيرانيين، وإنما نشن هجومنا وفق التوقيت الذي نختاره نحن وبالشكل الذي يفاجئ العدو." ويكشف بن يشاي أن المهمة الرئيسة التي سيكون على رئيس الأركان الجديد القيام بها هي إعداد الجيش الإسرائيلي للحرب المقبلة ضد "حزب الله"، والأكثر دقة القول هو ضمان وجود توازن صحيح بين الضربات التي ستنزل بعناصر "حزب الله" وسرعة ودرجة القوة والفتك الملازمة للمناورة البرية من كل الاتجاهات، التي ستنفذها القوات البرية. ولذلك فإن التحدي الذي يواجه هرتسي هليفي هو تجهيز القوات البرية وقوات المدرعات والمدفعية لوضعٍ يمكنها فيه تحقيق حسم واضح وسريع على الأرض، لتقليل الفترة الزمنية التي تكون فيها الجبهة الداخلية الإسرائيلية تحت القصف الصاروخي، وذلك بموازاة محاولة منع وإحباط أي إنجاز عسكري لـ"حزب الله"، بما في ذلك محاولته اختراق الحدود الإسرائيلية واجتيازها.

من المشهور عن هليفي القول بأن "السلام هو زمن الاستعداد للحرب"، ومن أبرز المفاهيم التي سبق أن وردت على لسانه وتشكل خلاصة تجربته وتجارب كثيرين من قادة الجيش، أنه عندما كان يتولى قيادة فرقة الجليل (2011 – 2013) المسؤولة عن الحدود مع لبنان، أعرب في مقابلة نادرة مع «نيويورك تايمز»، عن اعتقاده بأنه «لا توجد حرب أو عملية يمكن أن تحل المشكلة» في لبنان. وتكشف هذه الآراء المدى الذي نجحت فيه المقاومة في لبنان وكذلك في فلسطين، في كيّ وعي قادة جيش العدو بعد سنوات طويلة من التصميم والصمود والتخطيط. فلغة القطع والاستبعاد التي تحدث بها هليفي لا تعكس نظرته فقط، بل تعبّر عن وعي جمعي في المؤسستين السياسية والعسكرية والاستخبارية باليأس من إمكانية الحسم مع المقاومة. وبالاستناد الى ذلك، تبلورت حالة الردع التي أرساها حزب الله، وتجنب بموجبها العدو المغامرات العسكرية الكبرى منذ أكثر من 16 عاماً، وتحوّل تجنب المواجهة العسكرية إلى أولوية تحكم قراراته وخياراته. مع التأكيد أن حزب الله بدوره لا يسعى إلى مواجهات عسكرية لذاتها، ما دامت المعادلة القائمة توفر المظلة والأمن للبنان والمقاومة.

ما قد يفوق أهمية المضمون في هذا الموقف، هو أن هليفي أدلى به خلال الحرب على سوريا. وبتعبير آخر، أقرّ هليفي بهذا الاقتناع عندما كان حزب الله مشغولاً بمواجهة التهديد التكفيري في سوريا ولبنان، وهو ما كان

يفترض أن يُشكّل فرصة استراتيجية لإسرائيل لشن العدوان. إلا أن جيش العدو ارتدع عن خوض مغامرة عسكرية ضده بفعل رسائل المقاومة الردعية (وصلت في حينه الى التلويح باستهداف منشأة الأمونيا بحيفا ومفاعل ديمونا في النقب). المعطى التالي في هذا المجال، أن موقف هليفي (2011 – 2013) الذي أقرَّ فيه بمحدودية قدرات إسرائيل على حل «مشكلة» إسرائيل في لبنان، كان قبل بروز الأسلحة الدقيقة (من صواريخ ومسيرّات) التي تحوّلت الى العامل الرئيس في معادلة الردع، ونقطة الارتكاز في التأسيس لمعادلات قوة جديدة ولمسار أكثر خطورة. لذلك، يوضح هليفي في المقابلة نفسها أن الطموح الإسرائيلي هو أن تكون المسافة الزمنية الفاصلة بين الحروب مع حزب الله واسعة، وهو موقف تتشارك فيه كل القيادة العسكرية والسياسية. ويعكس إقراراً صريحاً بنجاح الحزب في التأسيس لقواعد ومفاهيم جديدة أعادت إنتاج نظرة إسرائيل الى نفسها وإلى أعدائها، وأرست اقتناعاً راسخاً في وعي قادتها بتغيّر البيئة الإقليمية تغيّراً جذرياً، على مستوى الأعداء وماهية التهديدات، بنجاح المقاومة في سلبها القدرة على الحسم والانتصار بمفهومه التقليدي لدى الاسرائيليين. حتى إن التدقيق في الكثير من المناورات والسيناريوات يكشف عن أنّ أقصى ما يطمح إليه العدو (وهو امر مشكوك فيه أيضاً) هو ان يحقق شبه صورة انتصار ولو بالنقاط على المقاومة التي باتت قادرة دكّ منشآته الاستراتيجية بالصواريخ الدقيقة والمسيّرات، وسيقتحم مقاوموها مواقع جيشه ومستوطناته في الشمال الذي تتسارع وتيرة تغيير تضاريسه على الحدود مع لبنان، على أمل إيجاد موانع طبيعية واصطناعية تهدف الى عرقلة أيّ خيار في هذا الاتجاه!

بوجه عام ثمة دلالات واضحة في هذه المرحلة لتعيين هليفي رئيساً لأركان جيش العدو يمكن استعراضها على النحو التالي:

أ – محاولة إبعاد الجيش عن التجاذبات السياسية: إذ تُعاني إسرائيل من انقسامات وتوترات داخلية حادة، انعكست بوضوح على الساحة السياسية الإسرائيلية، وهو ما تجلى في فشل الأحزاب والنخب السياسية في تشكيل حكومة مستقرة تحظى بثقة الشارع الإسرائيلي، بالرغم من إجراء أربع جولات انتخابية في أقل من أربع سنوات،. كما تتسبب الجولات الانتخابية المتتالية وتراجُع الثقة بين النخب السياسية في إسرائيل بتأجيج حالة الاستقطاب، لا سيما مع تزايُد قوة ونفوذ الجماعات اليمينية المتطرفة. ومن ثم فإن تعيين "هليفي" في منصب قيادة الأركان ربما يأتي مُحاوَلةً لإبعاد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عن الاستقطابات السياسية الحادة حيث

من المعروف في الأوساط الإسرائيلية أن "هليفي" يتعمد النأي بنفسه عن المناصب التي يُمكن أن تكون مرتبطة بالسياسة، ويفضل الانخراط بقدر أكبر في المسار العسكري، ولعل هذا ما دفعه في السابق إلى رفض عروض نتنياهو المتتالية لشغل منصب رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" خلفاً ليوسي كوهين، أو العمل سكرتيراً عسكرياً لرئيس الوزراء حينها بنيامين نتنياهو.

الجدير بالذكر أن هليفي كان قد أعرب مراراً عن قلقه من تفكك المجتمع الإسرائيلي بفعل التجاذبات السياسية الداخلية؛ حيث صرح في عام 2016، حينما كان يشغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" بأنه "قلق جداً بشأن ترابطنا كوحدة مجتمعية واحدة. ما مدى ترابطنا اليوم؟ وأي ترابط سيكون لنا بعد عقد من الزمن؟". ويُشار في هذا الصدد إلى أن "هليفي" يشتهر في الداخل الإسرائيلي وفي الأوساط الإعلامية بلقب "الجنرال الفيلسوف.

ب – استمرار التصعيد الإسرائيلي ضد قطاع غزة: على الرغم من الهدوء الحذر الذي يُخيم على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة في الوقت الحالي، فإن "الهدنة الهشة" الحالية قد لا تستمر طويلاً، لا سيما مع تزايُد التوترات على نحو غير مسبوق في الضفة الغربية. ومن ثم، فإن القيادة الإسرائيلية ربما ارتأت أن تعيين "هليفي" قائداً للأركان يبعث برسالة إلى الفصائل الفلسطينية مفادها أن تل أبيب عازمة على الاستمرار في سياسة "التشدد والتصعيد" ضد القطاع، خاصة أن "هليفي" لديه الكثير من الخبرات بشأن القطاع؛ فقد ترأس في السابق قيادة الجبهة الجنوبية، وشارك في العديد من المعارك في القطاع، حيث تمَّت ترقيته بعد حرب غزة 2014 إلى رتبة لواء، وتم تعيينه رئيساً لشعبه الاستخبارات العسكرية "أمان."

هليفي كان قد أبدى في وقت سابق تشاؤمه بشأن جهود التسوية وفرص إنهاء التصعيد في غزة؛ ففي تصريحات له حينما شغل منصب قائد المنطقة الجنوبية، قال: "لا نرى هدوءًا مطلقاً في العقود القادمة، أو أطول من ذلك، إن كان بإمكاني المخاطرة بتقييم على المدى الطويل". ووفقاً لرؤية هليفي فإن الفصائل الفلسطينية تستمر في بناء قدراتها، وهو ما يجب وقفه، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك؛ حيث صرح في وقت سابق بأن مشاريع التنمية الاقتصادية في القطاع تؤدي إلى تنمية "القدرات الإرهابية" على حد وصفه نصاً.

ج – تكثيف التعاون العسكري مع واشنطن ضد طهران: من المتصور أن يُعزز تعيين هليفي رئيساً للأركان التعاون والتنسيق العسكري المتبادل بين واشنطن وتل أبيب بشأن الأنشطة الإيرانية؛ فبالرغم من استمرار

المفاوضات حول إحياء الاتفاق النووي الإيراني، فإن تل أبيب أعلنت مراراً معارضتها إياه، وأنها "غير مُلزمة" به. ووفقاً للرؤية الإسرائيلية، فإن هذه "المعارضة" ربما تُكسِبها الشرعية للاستمرار في عملياتها العسكرية السرية داخل إيران، التي تصاعدت خلال السنوات الأخيرة. وهذا المستوى من العمليات قد لا يحظى بمعارضة واشنطن من أجل الضغط على طهران من جانب، وإرضاءً لتل أبيب وتيار الصقور في واشنطن من جانب آخر. والجدير بالذكر أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً رفيع المستوى بقيادة هليفي، حينما كان نائباً لرئيس الأركان، أجرى مباحثات أمنية في الولايات المتحدة في مارس/آذار الماضي بعد أن أطلقت طهران صواريخ على ما وصفته بأنه "مركز استراتيجي" إسرائيلي في كردستان العراق، وهو ما يُرجِّح تكثيف هذا النوع من التنسيق خلال الفترة القادمة.

د – استهداف متواصل للتموضع الإيراني في المنطقة: لعل الرسالة الأبرز التي يحملها تعيين هليفي في هذا المنصب، هو أن الضربات الإسرائيلية ضد المراكز العسكرية المحسوبة على طهران في المنطقة سوف تتصاعد خلال المرحلة القادمة. ويُشار في هذا الصدد إلى أن هليفي كان قد أكد في عام 2017، حينما كان يشغل منصب رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية، أن "إيران وحزب الله والنظام السوري هم التهديد الأساسي للمنطقة، وهم التهديد المركزي لإسرائيل كذلك، وأن إشكالية إيران لا تكمن في قدراتها النووية فقط، بل لأنها موجودة في العراق وسوريا واليمن". ومن ثم فإن من المتصور أن تستمر الضربات الإسرائيلية ضد المصالح والميليشيات المحسوبة على طهران في سوريا وربما العراق، وقد تمتد إلى اليمن خلال المرحلة القادمة؛ حيث أشار هليفي في تصريحات سابقة إلى أن طهران أقامت مصانع لصناعة الأسلحة الموجهة في العراق واليمن.

هـ– الاستعداد لأي تصعيد محتمل ضد المقاومة وقد شهدت الجبهة الشمالية لإسرائيل مع لبنان توتراً ملحوظاً مع حزب الله الذي تتهمه تل ابيب بتجهيز بنية تحتية عسكرية وبنصبها قرب الحدود مع فلسطين المحتلة، معتبراً أن مشروع الصواريخ الدقيقة لدى الحزب يُمثل التهديد الرئيس في لبنان. ومن ثم فإن تعيين هليفي رئيساً للأركان يؤشر إلى استعداد تل أبيب لتصعيد مُحتمل ضد المقاومة لا سيما أنه سبق أن تم تعيينه قائداً لقسم 91 "الجليل" المسؤول عن الحدود الشمالية لكيان الاحتلال مع سوريا ولبنان.

5 – تحديات الضفة الغربية:

حرب وراثة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والتصعيد المتعاظم في الضفة الغربية في ظل عدم قدرة إسرائيل على احتواء ما يحدث فيها، خلافاً لقطاع غزة، يجعلان الضفة الغربية تحدياً خطيراً سيضطر هليفي لمواجهته، خصوصاً مع تحول الضفة إلى "بركان متململ" من شأنه أن ينفجر في أي لحظة، وهو ما سيضع هليفي أمام مهمة ضمان الأمن داخل إسرائيل والدفاع عنها، وتأمين حياة المستوطنين الذين يعيشون في مستوطنات داخل الضفة الغربية المحتلة.

الكاتب والمحلل العسكري البارز رون بن يشاي (في صحيفة "يديعوت احرونوت)" يضع الملف الإيراني ككل في المرتبة الثالثة من حيث أولويات رئيس الأركان الجديد، على الرغم من أن إسرائيل وساستها يبرزون الملف الإيراني باعتباره "تهديداً وجودياً." وبحسب بن يشاي، سيكون هليفي هو الذي سيقرر ويختار أياً من الخيارات العسكرية الهجومية التي سيعرضها الجيش أمام المستوى السياسي، وهو الذي سيحدد شكل هذا الخيار، وأي الأذرع التي ستكون ضالعة في تنفيذه، في حال قررت إيران، خلال ولايته، بحسب الزعم المتداول، الاتجاه نحو بناء سلاح نووي. كما سيترتب عليه تأمين وبناء تعاون إقليمي، تحت قيادة المنطقة الوسطى للجيش الأميركي، لتعزيز حماية إسرائيل وأمنها ودول المنطقة ضد نشاطات وعمليات الحرس الثوري الإيراني ومحور المقاومة في المنطقة، سعياً لتحقيق العقيدة الأمنية بإتاحة التوقيت المناسب لإسرائيل لشن هجومها في الوقت الذي تختاره هي، ولا تكون مضطرة للعمل وفق ما يفرضه الطرف الإيراني عليها. وسيكون على هليفي، بحسب بن يشاي، استعادة ثقة الجمهور والساسة الإسرائيليين بقدرات الأذرع البرية في الجيش الإسرائيلي بشكل خاص.

6 – خاتمة:

الخلاصة التي توصل إليها بعض كبار المفكرين العسكريين في كيان الاحتلال، ومن أبرزهم العماد اسحاق بريك، هي أن الوضع في الجيش الاسرائيلي، كما هو عليه اليوم "سيجلب إسرائيل الى كارثة وطنية خطيرة جدا في الحرب القادمة" على حد تعبيره.وبالتالي لا بد لرئيس الأركان الجديد من أن يودع مدرسة أسلافه، الذين ربما كانت افكارهم ممتازة، لكن الجيش تحت قيادتهم تدهور لدرجة انه لا يستطيع تطبيق تلك الأفكار.

ولذلك يتولى هرتسي هليفي منصب رئاسة الاركان بعد سنوات من خطتين وضعهما غادي آيزنكوت وأفيف

كوخافي، لكن الانتقادات والشكوك من ضباط وقادة عسكريين سابقين ما زالت تلاحقهما، في ظل "الأزمة" التي لم تعالج في الذراع البرية في الجيش، خاصة في ظل الاستخلاصات من الحرب الأوكرانية التي أكدت أن التفوق التكنولوجي لا يحسم الحرب. وقد أتى تعيين "هرتسي هليفي" رئيساً لهيئة الأركان الإسرائيلية في وقت تزداد فيه التوترات الداخلية في إسرائيل وسط معارضة إسرائيلية مستمرة لنظام الحوكمة، بالإضافة وتزايُد احتمالات اشتعال الأوضاع مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية أو مع حزب الله في الشمال. وتشير كل هذه المعطيات إلى أن المرحلة القادمة قد تشهد المزيد من العمليات الإسرائيلية الاستباقية ضد البنى التحتية لإيران ومحور المقاومة في المنطقة، أو من يعتبرهم "هليفي" مصدر التهديد الرئيس لتل أبيب، مع إيلاء المعلومات الاستخبارية الدقيقة أهمية كبرى لتوفير بنك أهداف يُمكن التعامل معه في المعارك المستقبلية بضربات قوية وخاطفة. ومن هنا فان هليفي، لا يزال بحاجة إلى تطوير استراتيجية أمنية دفاعية جديدة للجيش، في ظل تطورات وتحديات سياسية تدفع هذا الجيش إلى أتون عدة معارك في الداخل والخارج، في ظل تعهدات من المستوى السياسي بشأن تطبيق سياسات جديدة، يعدّها أعداء كيان الاحتلال تجاوزاً للخطوط الحمر، وخصوصاً في القدس والضفة وإيران. كما سيجد هليفي، في ظل الحكومة المتطرفة الراهنة، أن قدرة "جيشه" على خلق حالة ردع كبيرة في المنطقة أمر غير ممكن. وعلى عكس الاستراتيجية السابقة المعتمدة سيجد أنه لن يستطيع تقليص التهديدات وتأجيل المواجهات، نظراً إلى أن الموقف السياسي للحكومة الجديدة يدفع إلى حالة من الاشتباك في مختلف الجبهات. وفي ظل التقديرات، التي تشير إلى أن الأمور ستكون ساخنة أمام هليفي، ستجد هيئة الأركان الجديدة أنها تُراكم الفشل في القدرات الهجومية، إذ إن "الجيش" لن يستطيع فرض نقل المعركة إلى مناطق الطرف الآخر، والتطورات الجديدة تشير إلى أن حدود فلسطين التاريخية ستكون عنواناً للمعارك البرية والجوية والبحرية والمعلوماتية.

من المتوقع أن يحاول هليفي الاستمرار في الاستراتيجية السابقة التي تهدف إلى التأثير في موازين القوى في المنطقة، والعمل على تحقيق الواقع الأمني المطلوب، عبر تكتيكات "المعركة بين الحروب"، وخصوصاً في سوريا، إلّا أنه لن يستطيع تطبيقها في مناطق، مثل غزة ولبنان، إذ إن هاتين الجبهتين لا تقبلان الخطأ. وبالتالي سيجد هليفي، في ظل التطورات الجديدة والمخاطر المُحْدِقة، نتيجة سياسات الحكومة المتطرفة، أنه، من أجل تحقيق "الحسم والردع" المنشودين دائماً، يحتاج إلى تطوير استراتيجية "الجيش"، التي كانت تشمل

حالات ثلاثاً، هي: الأحوال العادية، وحالة الطوارئ، وحالة الحرب. فالتطورات قد تفرض، خلال المستقبل القريب، تغيير سبل التعامل مع حالات عمل الجيش. فالحالة العادية، التي كانت تسود سابقاً، قد تكون الأقل استخداماً، وهذا يفرض على الجيش الاستعداد لحالتي الطوارئ والحرب. وسيجد هليفي، خلال الفترة المقبلة أيضاً، أنه لا يستطيع تطبيق النهج الذي تضمّنته استراتيجية "الجيش" لعام 2015، والاستراتيجية المحدَّثة عام 2019، إذ سيصطدم بالعجز عن تطبيق "نهج الحسم"، الذي يؤمل منه أن يدفع أعداء كيان الاحتلال إلى عدم الرغبة في خوض العمل العسكري ضد الكيان. فالفشل السابق، خلال الأعوام الماضية، كشف أن الجيش لم يستطع ضرب قدرة أعدائه في المنطقة على بناء قواتهم العسكرية، ولم يدفع قوى المقاومة إلى التراجع عن مخططاتها ونهجها. أمّا فيما يتعلق بمستوى خيار الردع، فسيجد هليفي أن هناك تراجعاً كبيراً في قدرة جيشه على ردع أعدائه جميعاً في محور المقاومة، وخصوصاً الفلسطينيين. وسيجد هليفي أن لديه عدداً من المهمّات المطلوب منه العمل على حلها فوراً بالرغم من صعوبتها. وهي تتمثّل بالتالي:

مواجهة المقاومة في الضفة: هذه الجبهة قد تتفجر خلال الفترة المقبلة، في ظل تنامي المقاومة الفلسطينية هناك، وتجاوزها سياسة جيش العدو السابقة، والتي يُطلَق عليها اسم "جزّ العشب"، مع التأهب لسيناريوهات موجات كبيرة من العمليات الفدائية الفردية.

التأهب الدائم: مطلوب من هليفي أن يضع سياسات تعمل على أن يكون "الجيش" في حالة تأهب واستعداد دائمين، وأن يتم اتخاذ القرارات بسرعة من أجل الانتصار في معركة، أو في حرب محدودة قد تنشب فجأة. وهذا الأمر يتعلق بدرجة كبيرة بجبهة غزة، وبدرجة أقل بجبهة لبنان.

المعارك بين الحروب: سيجد هليفي أن عليه بذل جهود كبيرة بعد الفشل خلال الأعوام الماضية في منع تعاظم قوة حركة "حماس" و"حزب الله" اللبناني، ومنع امتلاكهما أسلحةً نوعية تقلّل تفوق "الجيش" الإسرائيلي، استراتيجياً وتكنولوجياً.

علاوة على ذلك، فإن هليفي، قبل تطبيق استراتيجية "الجيش" أو تحديثها، سيجد أنه أمام عدد من التحديات، أبرزها مشكلة تراجع الدافعية إلى القتال لدى "جيشه"، وعدم تحمل المجتمع الصهيوني للخسائر، وتراجع مكانة ذراع البر وخبرات جنوده، وهجرة الخبرات والكفاءات، ومشكلة الاحتياط والقدرة على العمل بصورة متكاملة بين

أذرع الجيش. ومن ناحية أخرى، تنتظره تحديات تنامي المقاومة في مختلف الجبهات، وتراكُم خبراتها، وانكسار هيبة "جيش" الاحتلال وصورة جنوده لدى المقاومين.

أمام هذه التحديات والإشكاليات، سيجد رئيس هيئة الأركان الجديد أنه مقيَّد بصورة كبيرة، ولن يجد الفرصة التي تمكّنه من تغيير الواقع وبناء استراتيجية فعالة مغايرة عن سابقَيه اللَّذين ظهر فشلهما عملياً. فهو لا يمتلك أداة سحرية تمكّنه من تغيير واقع جيشه ومجتمعه، أو واقع المقاومة في المنطقة، ناهيك بأنه سيجد نفسه في حالة صراع مع المستوى السياسي، الذي يحمل أفكاراً هستيرية متهورة ستدفع "الجيش" إلى حالات الطوارئ والحرب، على نحو متكرر، خلال الفترة المقبلة.